الأمم المتحدة

E/C.19/2004/4

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 February 2004
Arabic
Original: English

**المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية**
**الدورة الثالثة**
نيويورك، ١٠-٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
**المجالات الصادر بها تكليف**

## المعلومات الواردة من الحكومات

### مذكرة من الأمانة العامة

في تقريره عن دورته الثانية المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٣، حدد المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية المقترحات والأهداف والتوصيات والمجالات التي يمكن اتخاذ إجراءات بشأنها في المستقبل، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأوصى الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية بالمساعدة في تحقيقها. وترد المعلومات الواردة من الحكومات في هذا الخصوص في هذه الوثيقة وفي إضافاتها.

* E/C.19/2004/1.

160304 160304 04-24871 (A)

## كندا

## ردود على التوصيات المقدمة إلى الحكومات والواردة في تقرير المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية عن الدورة الثانية

### جمع البيانات

**"يراعي المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين تنوع التجارب الوطنية المتعلقة بالدراسات الاستقصائية والتعدادات والنظم الأخرى لجمع البيانات والمعلومات التي تطبق على السكان الأصليين، وبالنظر إلى الحاجة الملحة إلى بيانات مفصلة عن السكان الأصليين في جميع المجالات المكلف بها المنتدى لوضع السياسات والمبادئ التوجيهية لعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وتبسيطها، وكذلك بالنظر إلى تعقيدات تقديم بيانات متسقة، يكرر مجددا التوصية التي قدمت في الدورة الأولى المتعلقة بتنظيم حلقة عمل عن الموضوع، ويوصي بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع القرار ١ الوارد في الفصل الأول، الفرع ألف، من هذا التقرير"**[1].

رد كندا

١ - حضر دان بيفون، مدير مديرية البحوث والتحليل، قسم شؤون شعوب الهنود والشمال بكندا، حلقة عمل المنتدى الدائم حول جمع البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية، في الفترة ما بين ١٩ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ومديرية البحوث والتحليل مكلفة بمهمة إجراء بحوث بغية توفير معلومات عن شعوب الهنود والشمال تساعد في وضع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمم الأولى وشعوب الشمال بكندا. والسؤال المهم الذي يهتدي به القائمون على أعمال البحوث يتمثل في ''كيف يمكن تحسين نوعية حياة الأفراد ومجتمعاتهم المحلية؟''

### التنمية الاقتصادية والاجتماعية

**"ويلاحظ المنتدى أن الشعوب الأصلية تواجه بشكل متزايد قضايا ومشاكل ذات سمات أقرب للطابع الحضري، من قبيل إمكانية الحصول في المستوطنات البشرية على المساكن والخدمات والهياكل الأساسية المناسبة. ومن ثم، فهو يدعو الحكومات والسلطات المحلية إلى اعتماد السياسات واتخاذ التدابير اللازمة للوفاء بالاحتياجات المتغيرة للشعوب الأصلية في سياق عملية التفاعل والتواصل بين الحضر والريف على الصعيد العالمي. كما يوصي المنتدى بأن تولي**

**وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مزيدا من التركيز لهذا الاتجاه العالمي وأن تتخذ في مجال اختصاص كل منها إجراءات تعود بالنفع على الشعوب الأصلية. ويوصي المنتدى منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بأن تقدم تقريرا عن السياسات والبرامج القائمة في هذا المجال إلى المنتدى وأن تدخل في حوار في هذا الشأن مع المنتدى في دورته الثالثة"**[٢].

رد كندا

٢ - اعتمدت استراتيجية الشعوب الأصلية في المناطق الحضرية في عام ١٩٩٨ كجزء من ''استجماع القوة: خطة عمل كندا المتعلقة بالشعوب الأصلية''، وذلك بغية تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الجدية، بالشراكة مع أصحاب المصلحة، للشعوب الأصلية في المناطق الحضرية. وصممت الاستراتيجية بغية تحسين عملية وضع السياسات على المستوى الاتحادي والمستويات الحكومية الأخرى. والغرض من الاستراتيجية يتمثل في خفض مستوى التفاوت الذي تواجهه حاليا الشعوب الأصلية في المناطق الحضرية.

٣ - وتقوم حكومة كندا في الوقت الراهن بتوفير نحو ٢٧٠ مليون دولار سنويا على شكل برامج وخدمات تفيد منها الشعوب الأصلية التي تعيش في المراكز الحضرية في جميع أنحاء كندا. وتعمل الحكومة الاتحادية، من خلال هذه الاستراتيجية، على إشراك جميع أصحاب المصلحة من أجل التعاون معا لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الشعوب الأصلية في المناطق الحضرية اليوم.

٤ - وتهدف استراتيجية الشعوب الأصلية في المناطق الحضرية أيضا إلى تحسين عملية التنسيق بين البرامج والخدمات الاتحادية التي تفيد منها الشعوب الأصلية في المناطق الحضرية من قبل حكومة كندا بغية زيادة الاستثمارات الحالية وتحديد سبل العمل بفعالية أكبر من أجل تلبية احتياجات الكنديين المنحدرين من شعوب أصلية في المناطق الحضرية.

٥ - وستخصص في ميزانية عام ٢٠٠٣ أموال جديدة من أجل هذه الاستراتيجية لأغراض مشاريع ريادية في ثمانية مراكز حضرية ذات أولوية: فانكوفر وإدمنتون وكالجري وساسكتون وريجينا ووييني بيج وثاندر بي وتورونتو. وهذه المشاريع الريادية سوف تختبر أفكارا جديدة بشأن كيفية تحسين الاستجابة، من خلال الشراكة، للاحتياجات المحلية للشعوب الأصلية في المناطق الحضرية.

**"ويوصي المنتدى بأن تقوم الدول ومنظومة الأمم المتحدة بتنفيذ مشاريع للإنتاج الزراعي وصيد الأسماك والحراجة وإنتاج الفنون والحرف من أجل تنويع الأنشطة الإنتاجية ومصادر دخل الأسرة والمساهمة في خفض مستويات الهجرة الداخلية والخارجية للشعوب الأصلية، وفق رغباتها، وفي بناء القدرات في تلك المجالات، عن طريق ما يلي:**

**"(أ) تعزيز المعرفة بالتكنولوجيات المناسبة وبالمنتجات المحلية للشعوب الأصلية المشفوعة بشهادات للمنشأ، واستخدامها ونشرها من أجل حفز الأنشطة الإنتاجية، وكذلك استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها وحفظها؛**

**"(ب) تعزيز قدرات وإمكانات الموارد البشرية المحلية فيما يتعلق بتدريب مسؤولين عن تشجيع الزراعة وصيد الأسماك والحراجة يلبون بكفاءة الاحتياجات اللازمة للأسر المستفيدة من هذه المجالات؛**

**"(ج) تعزيز القدرة المؤسسية لمنظمات الشعوب الأصلية وقدراتها في مجال تنظيم الأعمال الحرة، من أجل تصميم استراتيجيات تشغيلية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة للشعوب الأصلية في العالم"**[٣].

رد كندا\

٦ - إن الالتزام بالقيام بمبادرات إنمائية اقتصادية مباشرة سيسفر عن زيادة عدد فرص العمل المتاحة للكنديين من الشعوب الأصلية، ولذلك فإن حكومتنا قامت بزيادة التزامها من مبلغ ٢٥ مليون دولار إلى أكثر من ١٢٠ مليون دولار خلال عدة سنوات مضت. وهذا الاستثمار بدوره استغل أكثر من ٤٠٠ مليون دولار في نشاط اقتصادي - في إيجاد فرص عمل في المجتمعات المحلية للسكان الأصليين وفي الخبرة والاستثمار فيها. وأسفر ذلك عن تغير حقيقي واختلاف حقيقي في نوعية حياة الشعوب الأصلية.

٧ - وأحرزت الفرصة المتاحة حاليا لكندا - ونهجها القائم على أساس وضع برامج تلبي احتياجات السوق بعض النجاح. فثمة الآن أكثر من ٠٠٠ ٣٠ عمل تجاري في كندا يملكها ويشرف عليها أناس من الشعوب الأصلية. وهذا يمثل معدل نمو سنوي للأعمال التجارية التي يملكها أفراد من الشعوب الأصلية مقداره ٨,٥ في المائة، وهذه النسبة تزيد بكثير عن معدل النمو البالغ ١,٩ في المائة للأعمال التجارية التي يملكها أناس من غير الشعوب الأصلية.

٨ - وتقديرا من كندا للعقبات التي تواجهها الشعوب الأصلية عندما تباشر عملا تجاريا وتشرف على تسييره، فإنها أقامت شبكة وطنية مؤلفة من ٥٤ مؤسسة مالية للشعوب

الأصلية. وهذه الشركات التي تديرها المجتمعات المحلية تقوم بدور المقرض للأغراض الإنمائية ومقدم الخدمات، إذ إنها قدمت قروضا تزيد قيمتها عن ٦٠٠ مليون دولار لأصحاب الأعمال التجارية من الشعوب الأصلية. كما قامت كندا بتنظيم لجنة دولية لتنمية الأعمال التجارية للشعوب الأصلية للعمل مع أصحاب المشاريع من الشعوب الأصلية لوضع استراتيجيات لتحسين التجارة والوصول إلى الأسواق في جميع أنحاء العالم.

٩ - وأحد الأمثلة على الاستثمار المركز ''الأعمال التجارية للشعوب الأصلية بكندا''، والذي تدير من خلاله حكومة كندا ما قيمته ٣٠ مليون دولار سنويا من البرامج لتنمية أعمال تجارية مصممة لجميع الشعوب الأصلية، استنادا إلى خمس أولويات: الشباب والابتكار وتوسيع نطاق التجارة والأسواق، والسياحة وتعزيز المنظمات المالية والتجارية للشعوب الأصلية.

١٠ - ومنذ عام ١٩٩٦، قامت مؤسسة ''الأعمال التجارية للشعوب الأصلية بكندا'' بالمساعدة في البدء بحوالي ٠٠٠ ١ عمل تجاري جديد لأفراد من الشعوب الأصلية، واستثمرت في أكثر من ٤٠٠ ٤ مشروع لتنمية الأعمال التجارية، وقامت بجباية دولارين من مصادر أخرى مقابل كل دولار كانت تسهم فيه. وبين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠، قام زبائن مؤسسة ''الأعمال التجارية للشعوب الأصلية بكندا'' بإيجاد أكثر من ٦٠٠ ٢ وظيفة، وكانت معظم تلك الوظائف لموظفين من الشعوب الأصلية.

١١ - وفي عام ١٩٩٩، وضعت الحكومة الاتحادية استراتيجيتها المتعلقة بالموارد البشرية للشعوب الأصلية وخصصت لها مبلغ ١,٦ بليون دولار على مدى خمس سنوات، لإتاحة الفرصة لمجتمعات الشعوب الأصلية من أجل خلق تغيير حقيقي في المستقبل الاقتصادي لمئات الآلاف من الأطفال من الشعوب الأصلية. وبموجب هذه الاستراتيجية الخمسية، التي نفذت في عام ١٩٩٩، توصلت الحكومة إلى اتفاقات مع ٧٩ منظمة من منظمات الشعوب الأصلية، لتصميم وتنفيذ برامج وخدمات توظيف تلبي احتياجاتهم وأولوياتهم الخاصة. ويشتمل هذا على تدابير محددة تتعلق بسوق العمل، لمساعدة الشعوب الأصلية على الإعداد للعمل والحصول والمحافظة عليه، فضلا عن بناء القدرات داخل المجتمعات المحلية. كما يشتمل أيضا على تمويل مشروع رعاية أطفال الأمم الأولى وشعب الإنويت، ومبادرات لمصلحة شباب الشعوب الأصلية والأشخاص المصابين بعاهات.

١٢ - وفي عام ١٩٩٩، قدمت حكومة كندا مجموعة تدابير بلغت قيمتها ٢١ مليون دولار، صممت من أجل تحسين فرص تنمية الأعمال التجارية للشعوب الأصلية في كندا. وتشتمل المجموعة على مبادرات لتأمين الوصول إلى رأس المال، وإقامة شبكة خدمات تجارية

للشعوب الأصلية، وتحسين تنفيذ برامج دعم الأعمال التجارية القائمة لأصحاب المشاريع والمنظمات من الشعوب الأصلية.

١٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، فإن مديرية البحوث والتحليل ناشطة للغاية في مجال مبادرات بناء القدرات. ففي كولومبيا البريطانية، على سبيل المثال، تنبع هذه المبادرات غالبا من العلاقة القائمة بين ''الأمم الأولى'' والحكومة الاتحادية من خلال التفاوض على معاهدات.

١٤ - والهدف من مبادرة كولومبيا البريطانية لبناء القدرات هو تعزيز قدرات وخبرات ''الأمم الأولى'' التي أكدت حق الملكية للشعوب الأصلية في الإعداد للتفاوض على عنصري الأرض والموارد لتسوية مطالبات أفراد من الشعوب الأصلية، ولتنفيذ هذين العنصرين. وخصص مبلغ سنوي مقداره ٥ ملايين دولار، في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠١، وخصص منذ عام ٢٠٠٢ مبلغ ٥,٢٥ ملايين دولار سنويا للمبادرة، بغية تمويل ٣١٩ مشروعا من مشاريع بناء القدرات، وذلك لغاية شهر آذار/مارس عام ٢٠٠٤. وتشمل المشاريع خططا استراتيجية وممارسات استشارية ودراسات حول الاستخدامات التقليدية وتطبيقات لنظام المعلومات الجغرافية، ومبادرة إدارة الأراضي وغيرها من مبادرات ''الأمم الأولى''.

١٥ - إضافة إلى ذلك، هناك تدابير متصلة بالمعاهدات متاحة للأمم الأولى، في إطار معاهدة كولومبيا البريطانية. والتدابير المتصلة بالمعاهدات، هي أدوات تفاوض إقليمية اتحادية لاقتسام التكاليف، تستخدم في إطار عملية معاهدة كولومبيا البريطانية، لإزالة ما تم تحديده من عقبات أمام المفاوضات، وبالتالي تسريع عملية التفاوض. وهي تدابير مرتبطة بفترة زمنية، وتستخدم استخداما استراتيجيا لتسريع عملية المفاوضات؛ وصون خيارات التفاوض المتعلقة بأراضي الدولة أو الأراضي الخاصة؛ والإفادة من الفرص الاقتصادية والثقافية المرتبطة بزمن، والتي تتيح للأمم الأولى حق الوصول المؤقت قبل إبرام المعاهدة، إلى منافع متوقعة بموجب المعاهدة؛ وإعداد الأمم الأولى لتنفيذ تسويات بموجب المعاهدة من خلال تعزيز دورها في التسوية المتوقعة بموجب المعاهدة لمسألة الأراضي وفي شؤون الحكم. وحتى هذا التاريخ، قامت كندا وكولومبيا البريطانية والأمم الأولى، بالتفاوض على ٨٦ تدبيرا من التدابير المتصلة بالمعاهدة وتنفيذها (أنجز منها حتى الآن ٧٢ في المائة). وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، استفاد من التدابير المتصلة بالمعاهدة ٢٣ من أصل ٣٤ جدولا من جداول المعاهدة التي هي في مرحلة الاتفاق المبدئي للمفاوضات، وينطوي أكثر هذه التدابير، على دراسات للأراضي/الموارد وعلى دراسات اقتصادية. وكثيرا ما تشارك ''الأمم الأولى''

في عمليات إدارة الأراضي والموارد في الأراضي التي تطالب بها، وفي تدابير التنمية الرامية إلى دعم الحكم الذاتي للأمم الأولى. وجرى أيضا التفاوض على تدبيرين من تدابير حماية أراضي الدولة الإقليمية، وتم استملاك سبعة أراض خاصة أيضا، وتم تنفيذ هذين التدبيرين. وبلغ التزام كندا المالي حتى هذا التاريخ بالتدابير المتصلة بالمعاهدة (من ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣-٢٠٠٤) ١٤,٣٣ مليون دولار.

**"يوصي المنتدى الحكومات بوضع وتنفيذ آليات لحل المشاكل المتصلة بملكية الأرض وإمكانية الحصول على الائتمانات، على نحو يتسم بالجودة والفعالية، ودون التأثير على الشعوب الأصلية"[٤].**

رد كندا

١٦ - يتولى قطاع المطالبات والحكومة الهندية التابع لإدارة الشؤون الهندية وتنمية المناطق الشمالية إدارة المفاوضات، وتسوية وتنفيذ اتفاقات شاملة ومحددة تتعلق بالمطالبات بالأراضي، فضلا عن تسويات المطالبات الخاصة وترتيبات الحكم الذاتي. وتجري المفاوضات بين مجموعات من الشعوب الأصلية والحكومة الاتحادية والمقاطعة أو الإقليم، في المناطق التي تمس اختصاصها ومصالحها. وتعمل كندا في هذه المفاوضات على كفالة احترام مصالح الشعوب الأصلية وغير الأصلية، وأن تعامل هذه المصالح بإنصاف عندما تتأثر. كذلك فإن تسوية المطالبات بالأراضي وترتيبات الحكم الذاتي تتيح فرصا للنمو الاقتصادي، وتعد بمستقبل أفضل للشعوب الأصلية ولجميع الكنديين.

١٧ - وتفاوض الحكومة الفيدرالية على نوعين من أنواع المطالبات بالأراضي:

(أ) مطالبات الأراضي الشاملة، استنادا إلى مفهوم استمرار حقوق الشعوب الأصلية وامتلاكها لهذه الأراضي، مما لم تعالجه أي معاهدة أو وسيلة قانونية أخرى؛

(ب) مطالبات محددة ناشئة عن الادعاء بعدم الوفاء بمعاهدات أو بالتزامات قانونية أخرى أو ناشئة عن الادعاء بسوء إدارة الأراضي وغيرها من الأصول بموجب "القانون الهندي". والمطالبات الخاصة هي تلك التي تقع من الناحية الفنية خارج إطار عمليات المطالبات الشاملة أو المحددة العادية لأسباب قانونية، ولكنها من الواضح أن لها أساسا في الواقع.

١٨ - وتحدد اتفاقات الحكم الذاتي ترتيبات عملية للشعوب الأصلية لتنفيذ الحق الكامن في الحكم الذاتي وتولي المسؤولية عن المسائل الخاصة بمجتمعاتها، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من ثقافاتها وهوياتها وتقاليدها ولغاتها ومؤسساتها والسيطرة عليها.

١٩ - وللمزيد من المعلومات عن عمليات المطالبات في كندا، انظر منشور مديرية البحوث والتحليل Resolving Aboriginal Claims: A Practical Guide to Canadian Experiences، والذي سيحال إلى أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

**"يوصي المنتدى الدول التي تعيش فيها شعوب أصلية بصياغة وتنفيذ سياسات عامة تتصل بالاعتبارات الجنسانية والعرقية، مع مراعاة تركيباتها السكانية المتعددة الثقافات والإثنيات"**[٥].

رد كندا

٢٠ - يضمن الدستور الكندي، من خلال الميثاق الكندي للحقوق والحريات، والذي يشكل جزءا من القانون الدستوري، لعام ١٩٨٢، الحقوق الأساسية في المساواة لجميع الكنديين. وتضمن المادة ١٥ من الميثاق لكل فرد الحق في المساواة أمام القانون وبموجب القانون والحق في المساواة في الحماية والإفادة من القانون من دون تمييز استنادا إلى العرق أو الجنسية أو الأصل الإثني، أو اللون أو الدين أو الجنس أو العمر أو الإعاقة الذهنية أو البدنية. وتؤكد المادة ٢٨ من الميثاق أن الحقوق والحريات الواردة في الميثاق مضمونة للذكور والإناث على قدم المساواة.

٢١ - وعلى الصعيد الدولي، فإن كندا ملتزمة بالعمل للمصادقة على اتفاقات مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة.

٢٢ - ووضعت الخطة الاتحادية للمساواة بين الجنسين ثم اعتمدت في عام ١٩٩٥ من قبل حكومة كندا من أجل مؤتمر بيجين، باعتبارها مساهمة من كندا في تحقيق أهداف منهاج العمل. وتوثق الخطة الاتحادية لبعض القضايا العالمية والمحلية البارزة التي ينبغي معالجتها أثناء مسيرة التحرك نحو تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في كندا، وتسلط الأضواء على المبادئ التوجيهية العريضة لما ستتخذه الحكومة الاتحادية من مبادرات في المستقبل.

٢٣ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، وتجاوبا مع الخطة الاتحادية، قام وزير الشؤون الهندية وتنمية المناطق الشمالية بإنشاء مكتب كبير المستشارين لقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين. وهذا المكتب يمثل جهة التنسيق لقضايا المرأة في الإدارة. والمكتب مكلف بوضع وتنفيذ سياسة لتحليل مسألة المساواة بين الجنسين ومعالجة قضايا المساواة بين الجنسين داخل الإدارة وبقدر ما تتعلق تلك القضايا بالأمم الأولى والشركاء الشماليين.

٢٤ - وفيما يتعلق بالتعدد الثقافي، فإن التنوع الثقافي والإثني واللغوي في كندا كان يحدد دائما شكل نسيجنا الوطني. فالمستوطنون الفرنسيون والإنجليز، والشعوب الأصلية وما تلاها

من أجيال من المهاجرين القادمين من آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومن غيرها من البلدان خلقوا مزيجا ديناميكيا أسفر عن بناء كندا. وقبل ثلاثين عاما، أصبحت كندا أول بلد في العالم يعتمد سياسة التعدد الثقافي الوطني. وخلال العقود الثلاثة الماضية، وجدت حقيقتنا التعددية الثقافية تعبيرا لها في دستورنا وفي طائفة من القوانين والأنظمة والممارسات. فلدينا الآن إطار تشريعي يهدف إلى السماح لشتى السكان بالعمل والعيش والمشاركة في الحياة المجتمعية في مناخ يتسم بالاحترام والقبول.

٢٥ - وأحد الأهداف الأساسية للتعدد الثقافي لا يزال بناء القدرات من أجل إقامة الحوار والتعبير عن الذات في مجتمعات متنوعة. ولقد سعينا إلى إيجاد الأوضاع اللازمة لتحقيق الفرص ولتمكين الناس من المشاركة مشاركة كاملة في المجتمع الكندي. وقد كرست التشريعات هذه الأهداف من خلال ميثاق الحقوق والحريات في كندا وقانون اللغات الرسمية وقانون التعدد الثقافي.

**البيئة**

**"يوصي المنتدى منظومة الأمم المتحدة بحث جميع الدول على التصديق على بروتوكول كيوتو، وبروتوكول السلامة البيولوجية، واتفاقية استوكهلم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة (ينبغي أن ينشئ مؤتمر الأطراف في اتفاقية استوكهلم آلية تمكن الشعوب الأصلية من المشاركة في اجتماعاته) واتفاقية روتردام بشأن المواد الكيميائية الخطرة، واتفاقية بازل التي حظرت في عام ١٩٩٥ تصدير النفايات الخطرة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى البلدان غير الأعضاء، وبروتوكول عام ١٩٩٦ لاتفاقية لندن المتعلقة بترسبات النفايات البحرية، وما إلى ذلك"**[٦].

ردا كندا

٢٦ - يتضح التزام حكومة كندا ببروتوكول كيوتو ومبادئه في المقطع التالي المقتبس من خطاب ألقاه العرش في عام ٢٠٠٤:

**"ستحترم حكومة كندا التزاماتها بموجب اتفاق كيوتو بشأن تغير المناخ على نحو يسفر عن نتائج بعيدة المدى ودائمة مع الحفاظ على اقتصاد قوي متنامي. وسوف تقوم بذلك من خلال وضع خطة وطنية عادلة بالشراكة مع حكومات المقاطعات والأقاليم وغيرها من أصحاب المصلحة.**

**"لقد بدأنا بذلك وسوف نثابر فيه. وسوف نفعل أكثر مما يطالب به بروتوكول كيوتو لتعزيز إدارتنا للبيئة.**

"أولا، ستبدأ الحكومة بترتيب أمورها الداخلية. إذ ستنفذ برنامجا مدته عشر سنوات وتكلفته ٥,٣ بلايين دولار لتنظيف المناطق الملوثة المسؤولة عنها الحكومة. وسوف تعزز حكومة كندا ذلك من خلال برنامج مدته مشابهة وتكلفته ٥٠٠ مليون دولار للقيام بدورها في ترميم أماكن معينة أخرى، ولا سيما برك قطران سيدني.

"ثانيا، ستكثف الحكومة من التزامها بهواء نظيف ومياه نظيفة. وسوف نفاوض الولايات المتحدة حول المسائل العابرة للحدود والمقاطعات للتوصل إلى مبادئ توجيهية أشد بشأن نوعية الهواء والماء. ونحن في طور تخصيص ما يلزم من موارد لتأمين مياه صالحة للشرب في المجتمعات المحلية للأمم الأولى.

"ثالثا، ستبدأ الحكومة، انطلاقا من توصيات المائدة المستديرة المعنية بالبيئة والاقتصاد، إدماج مؤشرات رئيسية تتعلق بالماء النظيف والهواء النظيف وتخفيض الانبعاثات عند اتخاذ قراراتها.

"رابعا، ستزيد الحكومة الموارد المخصصة لدعم التكنولوجيات البيئية الابتكارية وتواصل تشجيع ترويجها تجاريا.

"خامسا، سوف نخاطب الكنديين مباشرة. ويهدف "تحدي الطن الواحد" الذي أطلقناه إلى توعية الكنديين وتزويدهم بالمعلومات عن كيف تسهم خياراتهم الفردية المتعلقة بالاستهلاك في الانبعاثات التي تقف وراء تغير المناخ. والهدف – التحدي – هو تخفيض نسبة الانبعاثات بنسبة ١ ٠٠٠ كيلو غرام لكل شخص سنويا. لأن الإدارة البيئية يجب أن تكون من مسؤولية الجميع.

"يوصي المنتدى هيئات الأمم المتحدة، وعلى الأخص اتفاقية التنوع البيولوجي، بالتنسيق مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنظيم حلقة عمل حول حماية الأماكن المقدسة والأماكن التي تقام فيها مناسك الشعوب الأصلية، بهدف تحديد آليات حماية، ووضع إطار قانوني يجعل دراسات الآثار الثقافية والبيئية والاجتماعية إجبارية، وكذلك المساءلة البيئية فيما يتعلق بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المعتزم تنفيذها في أماكن مقدسة، أو على الأراضي والمناطق والمياه التي تقيم فيها عادة الشعوب الأصلية أو تستخدمها"[٧].

رد كندا\

٢٧ - وضع الفريق العامل المفتوح المنعقد بين الدورات المعني بالمادة ٨ (ي) والأحكام ذات الصلة من اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الثالث المنعقد في مونتريال في الفترة بين ٨ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، مبادئ توجيهية طوعية لإجراء تقييم للتأثير الثقافي والبيئي والاجتماعي بشأن التطورات المقترح أن تجري في الأماكن المقدسة والأراضي التي يشغلها والمياه التي تستخدمها تقليديا الشعوب الأصلية أو المجتمعات المحلية، أو التي من المتوقع أن تؤثر فيها. وقد دعمت كندا هذه المبادئ التوجيهية.

**الصحة**

**"يحث المنتدى الدائم الدول على أن تقوم بتوسيع نُظم الرعاية الصحية الوطنية لديها وتعزيزها بغية توفير برامج صحية شاملة للأطفال من السكان الأصليين تشتمل على الممارسات الطبية الوقائية وعلى المشاركة الأسرية والمجتمعية. كما يحث الدول على معالجة مشاكل سوء التغذية التي يعاني منها الأطفال من الشعوب الأصلية ضحايا الفقر، وذلك باعتماد تدابير خاصة لكفالة زراعة المحاصيل الغذائية التقليدية وحمايتها"**[٨].

رد كندا\

٢٨ - استكمالا لاتفاق نمو الأطفال المبكر على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد المناطق والأقاليم، أعلن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ عن استراتيجية نمو الأطفال المبكر للأمم الأولى ولغيرها من أطفال الشعوب الأصلية. وتوفر استراتيجية نمو الأطفال المبكر للشعوب الأصلية ٣٢٠ مليون دولار خلال خمس سنوات للقيام بما يلي:

(أ) البناء على أساس البرامج المجتمعية القائمة، بما في ذلك مبادرة "البداية المبكرة للشعوب الأصلية" ومبادرة رعاية أطفال الأمم الأولى والإينويت؛

(ب) متابعة معالجة آثار متلازمة تناول الكحول على الأجنة؛

(ج) بناء القدرات في مجال نمو الأطفال المبكر من خلال إشراك المنظمات الوطنية للشعوب الأصلية وإنشاء شبكة لتقديم الخدمات للشعوب الأصلية في مجال نمو الأطفال المبكر؛

(د) دعم مبادرات جديدة لرصد رفاه أطفال الشعوب الأصلية من خلال وضع دراسة استقصائية لأطفال الشعوب الأصلية ومبادرة تفهم السنوات المبكرة لتشمل المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية؛

(هـ) العمل من أجل تحسين التكامل في شبكة نمو الأطفال المبكر على الصعيدين الاتحادي والمحلي من خلال إجراء دراسة بيئية لعملية وضع البرامج وللممارسات المتصلة بتكامل البرامج والخدمات؛ والقيام بسلسلة من المشاريع الريادية لاختبار مختلف النهج إزاء التخطيط والتقييم المجتمعيين؛ وإشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك المقاطعات، في حوار وطني.

**الثقافة**

**"يوصي المنتدى الدول بأن تنظر في إجراء إصلاح دستوري وإصلاحات قانونية وتعليمية أخرى للاعتراف بالتنوع الثقافي والديني واللغوي والممارسات الروحية، في إطار معايير حقوق الإنسان الدولية، وللقضاء على جميع أشكال التمييز والفصل التي تعمق من جوانب انعدام المساواة التي طال أمدها"**[٩].

رد كندا

٢٩ - كما أشرنا فيما سبق، فيما يتعلق بالتعدد الثقافي، فإن التنوع الثقافي والإثني واللغوي في كندا كان يحدد دائما شكل نسيجنا الوطني. فالمستوطنون الفرنسيون والإنجليز، والشعوب الأصلية وما تلاها من أجيال من المهاجرين القادمين من آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومن غيرها من البلدان خلقوا مزيجا ديناميكيا أسفر عن بناء كندا. وقبل ثلاثين عاما، أصبحت كندا أول بلد في العالم يعتمد سياسة التعدد الثقافي الوطني. وخلال العقود الثلاثة الماضية، وجدت حقيقتنا التعددية الثقافية تعبيرا لها في دستورنا وفي طائفة من القوانين والأنظمة والممارسات. فلدينا الآن إطار تشريعي يهدف إلى السماح لشتى السكان بالعمل والعيش والمشاركة في الحياة المجتمعية في مناخ يتسم بالاحترام والقبول.

٣٠ - وأحد الأهداف الأساسية للتنوع الثقافي يتمثل في بناء القدرات من أجل إقامة الحوار والتعبير عن الذات في مجتمعات متنوعة. وقد جهدنا لخلق أوضاع تتطلب تحقيق الفرص وتمكين الكنديين من المشاركة الكاملة في مجتمعهم. وتكرس التشريعات هذه الأهداف من خلال ميثاق الحقوق والحريات في كندا، وقانون اللغات الرسمية وقانون التعدد الثقافي.

٣١ - وتعتبر كندا أيضا المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة في الأمريكيتين فرصة مهمة لتعزيز الحوار المتعدد الأطراف بشأن التنوع الثقافي وتأمين الدعم للتوصل إلى صك دولي ملزم في هذا الخصوص. وخلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، استضافت كندا حلقة خبراء دراسية، شارك فيها خبراء في الثقافة والتجارة من الأمريكيتين بهدف تشجيع الاتساق بين السياسات الثقافية والسياسات التجارية التي ينتهجها شركاؤنا في نصف الكرة الأرضية

الغربي. وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٩، أعلنت حكومة كندا تأييدها للتوصل إلى اتفاق دولي جديد بشأن التنوع الثقافي. وما برحت منذ ذلك الوقت تنتهج خطا متعدد الجوانب لتأمين إجماع دولي بشأن مبادئ التنوع الثقافي في كل من مفاوضاتها التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف وفي محافل مثل الشبكة الدولية المعنية بالسياسة الثقافية واليونسكو والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، ومجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية، ومؤتمر قمة الأمريكيتين ومنظمة الدول الأمريكية.

**"يوصي المنتدى بأن تدخل الحكومات لغات الشعوب الأصلية في مجال الإدارة العامة في أقاليمها حيثما كان ذلك ممكنا"**[١٠].

رد كندا

٣٢ - أسفر اتفاق مطالبات أراضي نونافوت لعام ١٩٩٣ عن إنشاء إقليم جديد لشعب نونافوت، مما يعني ''أرضنا'' بلغة إينوكتيتوت، في ١ نيسان/أبريل عام ١٩٩٩. وتشكل نونافوت خمس الكتلة الأرضية للأمة، وتغطي مساحتها مليوني كيلو متر مربع اقتطعت من الأجزاء الشرقية والوسطى للأقاليم الشمالية الغربية. ويشكل شعب الإينويت ٨٥ في المائة من سكان الإقليم الجديد. ومنذ عام ١٩٩٣، أخذ شعب الإينويت، باعتباره يشكل أغلبية سكان نونافوت، بتشكيل حكومة إقليمية لتعكس ثقافته وتقاليده وطموحاته. وبغية تلبية احتياجات ٢٨ مجتمعا محليا موزعا في شتى الأماكن، فإن حكومة نونافوت تتسم بلامركزية شديدة، وتلعب تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة دورا رئيسيا في هيكلها.

٣٣ - وبدأ تدريب وتطوير الموظفين العامين بعد تنفيذ اتفاق عام ١٩٩٣، ولا يزال هذا الاتفاق القوة الدافعة في مسيرة تطور الاكتفاء الذاتي لشعب نونافوت. وخصصت حكومة كندا نحو ٤٠ مليون دولار لتوظيف وتحسين مهارات موظفي الخدمة العامة في فونافوت. وبحلول نيسان/أبريل عام ١٩٩٩، استفاد نحو ٦٠٠ شخص من الإينويت من برامج التدريب. وتعتبر لغة إينوكتيتوت، إضافة إلى اللغتين الانكليزية والفرنسية، لغة عمل في حكومة نونافوت.

**"يوصي المنتدى بأن تدعم الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، من خلال وجودها القطري وسائط الإعلام الخاصة بالشعوب الأصلية وأن تعزز مشاركة الشباب من الشعوب الأصلية في برامج الشعوب الأصلية"**[١١].

رد كندا\

٣٤ - خلال عشرين عاما مضت، قام مذيعون من الشعوب الأصلية بتوفير خدمات إذاعية وتلفزيونية عامة لجماهير المستمعين والمشاهدين في المناطق الريفية والقطبية النائية باللغة المحلية في سائر أنحاء كندا.

٣٥ - ودخل برنامج وصول الشعوب الأصلية في المناطق الشمالية حيز التنفيذ في كندا منذ آذار/مارس ١٩٨٣، بغرض دعم إخراج برامج ذات صلة بالشعوب الأصلية وتوزيعها على الشعوب الأصلية في المناطق الشمالية. ويمول البرنامج ١٣ جمعية اتصالات للشعوب الأصلية تقدم خدمات لأكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ شخص من الشعوب الأصلية (الهنود المسجلون/غير المسجلين، الإينويت والميتيس) يعيشون في المناطق الشمالية من كندا.

٣٦ - ويوفر برنامج التوزيع الشمالي التمويل لتشغيل شبكة توزيع تابعة في المناطق الشمالية لإيصال مجموعة من البرامج إلى شعوب الشمال والشعوب الأصلية في ٩٦ مجتمعا محليا. وشبكة تلفزيون الشعوب الأصلية هي المتلقي الوحيد للتمويل بموجب البرنامج، وهي تشغل شبكة تلفزيون وطنية توفر برامج للشعوب الأصلية باللغتين الانكليزية والفرنسية وبسبع عشرة لغة من لغات الشعوب الأصلية.

**"يوصي المنتدى بأن يعزز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدول ومنظومة الأمم المتحدة الإدارة المشتركة للمواقع الأثرية التي تديرها الدول من أجل المساهمة في رعاية هذه المواقع وحفظها وصيانتها وتيسير عمليات التنمية لدى الشعوب الأصلية"**[١٢].

رد كندا\

٣٧ - يجوز لمجموعة من الشعوب الأصلية أثناء مفاوضات المطالبات الشاملة أن ترى من الأهمية صون مواقع مهمة بالنسبة لها من حيث التقاليد لأسباب ثقافية أو روحية. وقد تشمل هذه المواقع معسكرات صيد السمك ومراكز التجارة والبعثات القديمة ومواقع تاريخية ومواقع دفن. وقد تعتبر بعض الشعوب الأصلية الأدلة الأثرية من الملابس المصنوعة من جلد حيواني الأيل والوعل، والفؤوس الحجرية وغيرها من الأدوات التي كان أجدادهم يستخدمونها ذات قيمة روحية أيضا. ويمكن شمل هذه المواقع في تسويات المطالبات بالأراضي أو تحويلها إلى حدائق يشارك في إدارتها مجموعة من الشعوب الأصلية المعنية أو حكومة المقاطعة أو الحكومة الاتحادية. وهذه القضايا قابلة للمفاوضات.

**التعليم**

**"يوصي المنتدى حكومات الدول المعنية بالعمل بصورة منتظمة على تنظيم حلقات العمل ودورات التدريب وغيرها من البرامج لفائدة الشعوب الأصلية لزيادة اهتمامها بالتنوع الثقافي العالمي وبالتالي زيادة الوعي بضرورة الحفاظ على الثقافة المتميزة للشعوب الأصلية"(١٣).**

**"يوصي المنتدى بإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الأكاديمية لتدريب القادة من الشعوب الأصلية في العالم ويحث الجامعات العامة والخاصة على وضع مناهج دراسية عن الشعوب الأصلية. ويحث المنتدى كذلك رؤساء الجامعات على تشجيع استعراض برامجهم في مجالس البحوث والتدريس بغية تثمين التعليم الخاص بالشعوب الأصلية والمشترك بين الثقافات والاعتراف به، وتعزيز التعاون التقني وتبادل الخبرات من أجل تدريب المهنيين من الشعوب الأصلية"(١٤).**

**"يوصي المنتدى الدول بخفض معدلات الأمية وعدم الالتحاق بالمدارس والتغيب عن المدرسة وترك الدراسة ورفع معدلات إتمام التعليم الابتدائي من خلال حملات محو الأمية ووضع نماذج أصلية للتعليم التقليدي والدائم تكون ثنائية اللغة ومشتركة بين الثقافات، في الدول التي تعيش فيها الشعوب الأصلية"(١٥).**

رد كندا\

٣٨ - إن التعليم عامل أساسي من عوامل ضمان القوة لأفراد الأمم الأولى وشعب الإينويت ولمجتمعاتها المحلية ولاقتصاداتها. وتشير البحوث إلى أن أهم وسيلة لتوفير نوعية حياة تضاهي نوعية حياة الكنديين الآخرين هي من خلال الاستثمار في التعليم. فعلى سبيل المثال، استنادا إلى مؤشر التنمية البشرية، يمكن أن يعزى نحو ٦٠ في المائة من التحسينات في نوعية حياة الأمم الأولى بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠١ إلى التعليم بصورة مباشرة.

٣٩ - فالتعليم عامل قوي من عوامل التمكين لأنه يشكل اللبنة الأساسية الأولى للتنمية الاقتصادية وحسن الإدارة. ومن خلال التعليم يكتسب قادة الأمم الأولى وشعب الإينويت ما يلزمهم من مهارات ومعارف للمشاركة مشاركة كاملة في اقتصاد الأجور ولتنمية الحرفية والخبرة والقيادة اللازمة لتنمية مجتمعاتهم المحلية وإدارتها بصورة فعالة.

٤٠ - ويعتبر قادة الأمم الأولى وشعب الإينويت جزءا من اتجاه كندي عام أوسع نطاقا لزيادة الحصول على التعليم. فقبل ٢٠ عاما، لم يكن هناك سوى عدة مئات من أفراد الأمم الأولى وشعب الإينويت ممن حصلوا على شهادات بعد تخرجهم من المدارس الثانوية في جميع

أنحاء كندا. وثمة الآن أكثر من ٣٠ ٠٠٠ خريج جامعي من شعوب الأمم الأولى والإينويت. والازدياد في التحصيل العلمي كانت توازيه وتدعمه سيطرة الأمم الأولى على توفير التعليم لأطفال الأمم الأولى الذين يعيشون في محميات. فعلى سبيل المثال، ازداد عدد مدارس الأمم الأولى بنسبة ٤٠ في المائة (من ٣٥٣ إلى ٤٩٦ مدرسة) في الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٤١ - ورغم المكاسب التي تحققت، فثمة فجوة غير مقبولة في تحصيل التعليم بين شعوب الأمم الأولى والإينويت وغيرها من الكنديين. لذا فإن حكومة كندا تعمل بالتعاون مع شعوب الأمم الأولى والإينويت والحكومات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة لتضييق الفجوة وضمان أن يحصل أطفال شعوب الأمم الأولى والإينويت على نفس الفرص التعليمية التي يتمتع بها غيرهم من الكنديين. وتحقيقا لهذا الهدف، فإن قسم شؤون شعوب الهنود والشمال بكندا يقوم بدعم الأمم الأولى وشعب الإينويت لتوفير تعليم ذي جودة عالية وذي صلة بثقافة تلك الشعوب، ومواصلة تحسين سيطرة الهنود على التعليم الهندي من خلال زيادة قدرات الأمم الأولى، ومشاركتها في صنع القرارات لتوسيع نطاق تنمية المنظمات التعليمية الإقليمية للأمم الأولى وتسريع تلك العملية.

٤٢ - وفي عام ٢٠٠٢، قام وزير الشؤون الهندية وتنمية المناطق الشمالية بإنشاء فريق عامل وطني معني بالتعليم. وكلف الأعضاء الخمسة عشر من الشعوب الأصلية، أعضاء الفريق العامل، بإجراء بحوث وتوفير المشورة للوزير بشأن الكيفية التي يستطيع من خلالها قسم شؤون شعوب الهنود والشمال بكندا، بالشراكة مع الأمم الأولى، أن يرعى بشكل أفضل تفوق التعليم للأمم الأولى، والاحتفال ببعض النجاحات التي حققها التعليم للأمم الأولى والمساعدة في تضييق الفجوة غير المقبولة في النتائج الأكاديمية بين تلاميذ الأمم الأولى وغيرهم من التلاميذ الكنديين.

٤٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قدم الفريق العامل تقريره النهائي المعنون ''أطفالنا: حفظة المعارف المقدسة''. ويركز التقرير على التعليم في المحميات، ولكن نظرا إلى النسبة المئوية المرتفعة لعدد تلاميذ الأمم الأولى الذين يداومون في مدارس إقليمية، فإن التقرير يتناول أيضا احتياجات هؤلاء التلاميذ. ويتضمن التقرير ما مجموعه ٢٧ توصية تغطي، تمشيا مع الفلسفة الشمولية للأمم الأولى والمتمثلة في التعلم مدى الحياة، الفترة من الطفولة المبكرة إلى التعليم ما بعد الثانوي. وتهدف التوصيات إلى تيسير إنشاء نظام تعليمي عالي الجودة للأمم الأولى، يقوم على أساس معارف الشعوب الأصلية، ويتميز بمستويات عالية من الإنجاز الأكاديمي ويشارك فيه تلاميذ يمتلكون المعارف والمهارات للمشاركة مشاركة كاملة في

مجتمعات الأمم الأولى وفي المجتمع الكندي. والحكومة ملتزمة بمواصلة المناقشة مع الأمم الأولى لتحديد الخطوات المقبلة بشأن كيفية متابعة توصيات التقرير.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٢٣ (E/2003/43-E/C.19/2003/22)، الفصل الأول، الفقرة ١٢٢.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٣٢.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٤٢.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ٤٣.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٤٤.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٤٩.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ٥٥.

(٨) المرجع نفسه، الفقرة ٨٠.

(٩) المرجع نفسه، الفقرة ٩٥.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرة ٩٨.

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ٩٩.

(١٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٣.

(١٣) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٧.

(١٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٩.

(١٥) المرجع نفسه، الفقرة ١١١.